الحوكمة وقاية من الفساد الإداري و المالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي Enron

د/ عطيوي سميرة
د/ بديسي فهيمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعـــة قسنطينة

الملخّص :

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الفساد الإداري و المالي الناتج عن ممارسة المحاسبة الإبداعية و الآثار السلبية التي تمـس الأداء العام للشركة، و كيف يمكـن تفعيـل آليـات الحوكمة، من خلال الالتزام العملـي بجملـة المبادئ و المقومات التي تقوم عليها، من أجل ضبط مهنـة المحاسـبة. حيـث سـيتم التعريـف بالمحاسـبة الإبداعيـة، و آليـات ممارستها و درجة تأثيرهـا علـى موثوقيـة المعلومات المحاسبية و ما يترتب عنها مـن تضليل لمستخدميها، مـع الإشـارة لأسـباب ممارستها، و الاستدلال بحالة شركتي Enron و Arthur Anderson. كما يتم التعـرض للإطار النظري و التطبيقي للحوكمة، و مـن ثمة ربط العلاقـة بينهـا و بـين المحاسـب الإبداعية، و ذلك في محاولة لإبـراز الـدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمـة للوقايـة مـن الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، مـع القيام بعملية إسقاط على الجزائر قصد التعرف على واقع الحوكمة بالشركات الجزائريـة، و كذا ممارسات المحاسبة الإبداعية.

Abstract :

This paper deals with the subject of administrative and financial corruption results from practicing creative accounting and its negative effects on the firm's performance, and how to activate corporate governance, through the practical implementation of its principles to control the profession of accountancy. The study tries to identify creative accounting its methods and its impact on the reliability of accounting data which misguides its user, and explain the reasons of practicing creative accounting. The case of Enron and Arthur Anderson is exposed. The role of corporate governance to prevent the negative effects of the creative accounting practices is identified. Algeria is taken as a case study, to know about the reality of corporate governance and creative accounting practices within the Algerian firms.

لقد ظهر التوجه نحو الحوكمة أو حوكمة الشركات Corporate Governanc بعد الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997.و قد توسع مجال الاهتمام بالعمل الميداني وفق مبادئ و مقومات الحوكمة بعد ما اكتشف من فساد إداري و مالي ببعض الشركات العالمية، خاصة منها الأمريكية كشركة Enron، التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي، والتي أدى انهيارها عام 2001 إلى انهيار اكبر شركة تدقيق في العالم، ألا و هي شركة Arthur Andersen في مارس 2002، لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة Enron.

و قد أدت مثل هذه التلاعبات إلى إفلاس العديد من الشركات العالمية العملاقية مثل شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002، و أخرى أمثال[1]: Vivendi jui. 2002, Global Crossing jan. 2003, Security Trust, Invesco, Putman fin 2003, Elf et Credit Lyonnais 2004 ...الخ، وقد ترتب عن ذلك خسائر فادحة لأصحاب المصالح المباشرة والاقتصاديات المعنية والاقتصاد العالمي ككل.

و قد أظهرت نتائج الدراسات و الأبحاث التي تناولت الموضوع بأن المشكلة الرئيسية في هذه الانهيارات لم تكن تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين في مجال المحاسبة و التدقيق بإتباعهم لأساليب المحاسبة الإبداعية التي تعتبر أحد مصادر الفساد الإداري و المالي في الوقت المعاصر.

كما يرجع تزايد أهمية حوكمة الشركات إلى أنها تعتبر أحدث توجه تسييري لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها، وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أدائها وممارساتها المحاسبية، وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية الصادرة عنها . كما يؤدى التطبيق السليم للحوكمة إلى الاكتشاف المبكر لانخفاض مستويات الأداء التشغيلي و المالي و الإداري ومستويات الإفصاح والشفافية بالشركات وعلاجه فور اكتشافه، الأمر الذي يساعد على تفادي الفساد الإداري و المالي الناتج عن ممارسة المحاسبة الإبداعية، و بالتالي وقايتها من الأزمات المالية خاصة.

1. **مشكلة البحث**

إن المشكلة المراد تناولها من خلال هذه الورقة تتمثل أساسا في محاولة الإجابة على التساؤل المحوري التالي: **هل العمل وفق قواعد و مبادئ الحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى الوقاية من الفساد الإداري و المالي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ و ما هو واقع هذه الممارسات، حوكمة و محاسبة إبداعية، بالشركات الجزائرية؟**

محاولة الإجابة على هذا التساؤل تحتم البحث عن إجابات لجملة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة خاصة في:

1. ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية؟ كيف كانت نشأتها؟
2. ما هي أساليب المحاسبة الإبداعية؟ ما الدوافع لممارستها؟
3. ما طبيعة الفساد الناتج عن ممارسة المحاسبة الإبداعية؟
4. هل التقيد بمبادئ الحوكمة يحمي الشركة من الفساد الإداري و المالي الناجم عن ممارسة المحاسبة الإبداعية؟
5. ما هو واقع تطبيقات الحوكمة و ممارسات المحاسبة الإبداعية بالشركات الجزائرية؟

2. **الفرضيات**

يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين هما:

1. للحاسبة الإبداعية جوانب إيجابي تتمثل في قدرة المحاسب على الإبداع و التفنن في إعداد البيانات و تقديم معلومات محاسبية تتميز بالجودة من حيث الدقة و الإفصاح خاصة، غير أن الجوانب السلبية والمتمثلة في الغش و التضليل من خلال العمل على إعداد قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية لا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة، بطلب من الإدارة أو أحد الأطراف ذات العلاقة بالشركة، تطغى على الجوانب الإيجابية لها.
2. للحوكمة، و من خلال الالتزام بمبادئها، دورا مهما في الكشف عن عمليات الغش و التضليل و التلاعب بالبيانات المحاسبية، أي الممارسات ألا أخلاقية للمحاسبة الإبداعية، و بالتالي المساهمة في التقليل من آثارها السلبية على الأداء العام للشركة و المتمثلة في الفساد الإداري و المالي و الوقاية منه.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث المتناول بالدراسة و التحليل في حداثته، و في ارتباطه بعصب الاقتصاد ألا و هو عالم المال و الأعمال. وعليه فمن الضروري عدم انتظار وقوع الأزمات للبحث عن الحلول بل الأولى العمل على إتباع الأساليب التسييرية الناجعة، خاصة من حيث الرقابة، لتفاديه. و تعتبر الحوكمة بما تقوم عليه من مبادئ، خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح و الشفافية و المساءلة مهمة للوقاية من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية، و التي تمثل مصدرا مهما للفساد الإداري و المالي.

4. أهداف البحث

تهدف هذه الورقة أساسا إلى التعريف بمتغيرات الدراسة المحاسبة الإبداعية، و ما ينجم عنها من فساد إداري و مالي، و الحوكمة. و محاولة ربط العلاقة بين الفساد الإداري و المالي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل المدققين، خاصة، و بين الحوكمة كأسلوب رقابي يقوم على جملة من المبادئ، و التي من شأن الالتزام بها الوقاية من الأزمات المالية التي يترتب عنها إفلاس و انهيار الشركات، خاصة تلك التي تنشط في أسواق الأوراق المالية.

5. منهجية البحث

يعتمد البحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم التعرف على آراء المختصين في مجال المالية و المحاسبة على موضوع المحاسبة الإبداعية و علاقاتها بالحوكمة كأسلوب إداري رقابي في كشف عمليات الغش و التضليل في إظهار المعلومات المحاسبية، مع إبراز دورها في الحد من هذه الممارسات و بالتالي المساهمة في حماية الشركة من نتائجها الكارثية. كما يتم اعتماد منهج دراسة الحالة، من خلال الاستدلال بتجربة شركتي Enron و Arthur Andersen، مع محاولة القيام بعملية إسقاط على الجزائر قصد التعرف إذا ما كان هناك تطبيقا فعليا للحوكمة، و إن كانت هناك ممارسات للمحاسبة الإبداعية بالشركات الجزائرية.

1. **المحاسبة الإبداعية مصدر للفساد الإداري و المالي** يعتبر الفساد عموما، و الفساد الإداري و المالي من المظاهر الاجتماعية التي تعاني منها كل المجتمعات، سواء منها المتقدمة أو تلك التي هي في طريق النمو أو حتى المتخلفة منها، و لكن بمستويات

مختلفة. و عليه فالفساد الإداري و المالي هو ظاهرة عالمية، ذات آثار سلبية على كل المجالات، خاصة المجال الاقتصادي.

و يقصد بالفساد الإداري المالي وجود خلل في الأداء نتيجة الخطأ أو السهو أو إتباع الشهوات. و يعرف الفساد الإداري و المالي من قبل منظمة الشفافية العالمية على أنه "سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"[2]. أما صندوق النقد الدولي فيعرفه على أنه "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى تحقيق فوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد"[3]. و قد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب للفساد الإداري و المالي منها: تهميش المؤسسات الرقابية، و التي قد تعاني بدورها من الفساد، وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة، ضعف مؤسسات المجتمع المدني و تهميش دورها، توفر البيئة السياسية و الاجتماعية المناسبة للفساد.

و تتمثل مظاهر الفساد الإداري و المالي في عدم الالتزام بالقواعد المالية و مخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية. و من الآثار التي قد تنجم عن الفساد الإداري و المالي تدني كفاءة الاستثمار العام و إضعاف مستوى جودة البنية التحتية لسوء استخدام الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض. كما يضعف الفساد التدفقات الاستثمارية و قد يعطلها و ما يترتب عنها من تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، و تراجع مؤشرات التنمية البشرية (التعليم و الصحي) بسبب تدني حجم الضرائب. كما يساهم في انخفاض أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، و ما يترتب عنها من خسائر تلحق بحملة الأسهم خاصة. و لا تخلو المحاسبة الإبداعية من كونها تدخل ضمن هذا السياق باعتبارها ممارسة غير شرعية.

1.1. **المحاسبة الإبداعية: المفهوم، أساليب الممارسة و الدوافع** بدأ ظهور المحاسبة الإبداعية في فترة الثمانينات، عندما واجهت الشركات حالة من الركود حتمت البحث عن سبل و آليات لإنتاج أرباحا أفضل، في إطار ما يعرف بإدارة الأرباح Earning Smoothing، بغرض تجميل الصورة المالية للشركة. و قد نتج عن هذا إفلاس الكثير من الشركات المربحة ظاهريا نتيجة لإبلاغها عن أرباح مبتدعة، كما حدث مع شركة Enron، واتهام شركة المراجعة Arthur Andersen بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات و

السياسات المحاسبية التي تظهر البيانات عكس حقيقتها، باعتبارها الشركة التي كانت مسؤولية عن مراجعة حسابات Enron، و بالتالي المساهمة في انهيارها.

أ. **مفهوم المحاسبة الإبداعية** لا يوجد تعريف متفق عليه للمحاسبة الإبداعية، بل هناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح المتداول في مجال المال و الأعمال، و من التعاريف المقدمة ذلك الذي يعتبر "المحاسبة الإبداعية هي الممارسات المحاسبية المعتمدة قصد تعديل نتيجة النشاط و بالتالي المركز المالي للشركة، و ذلك بالشكل الذي يؤثر إيجابا على قرارات مستخدمي القوائم المالية، أي المستثمرين"[4]. نفس الفكرة يتبنها التعريف الذي يعتبر "المحاسبة الإبداعية عبارة عن تقنيات محاسبية تسمح للشركات بالإبلاغ عن نتائجها المالية بما لا يعكس حقيقة نشاطها"[5]. في حين يعرفها البعض الآخر بأنها "معالجة البيانات المحاسبية بما يسمح بإعداد قوائم مالية وفق رؤية محددة مسبقا"[6].

أما Grifliths (1986) فيرى بأن المحاسبة الإبداعية هي "الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ، بطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، و هي عملية خداع كبرى"[7]. في حين يعتبر Amat (1999) المحاسبة الإبداعية بأنها " قيام إدارة الشركة، بالتحديد المحاسبون، باستغلال الثغرات أو حالات الغموض في المعايير المحاسبية من أجل إعطاء صورة جيدة عن الأداء المالي للشركة، دون الإخلال بقواعد و مبادئ المحاسبة"[8].

من التعاريف المقدمة يمكن الخروج بفكرة جوهرية مفادها أن المحاسبية الإبداعية لا تخرج من كونها قواعد و إجراءات محاسبية يتم التلاعب من خلالها بالبيانات و الأرقام المحاسبية الفعلية قصد تغييرها بما يخدم أهداف أطراف معينة ذات العلاقة بالشركة، قد تكون الإدارة، المساهمين ....إلخ، و الهدف هو تجميل صورة الشركة خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي لها. و عليه يمكن أن نستنتج بأن المحاسبة الإبداعية هي:

1. ممارسة قانونية، أي العمل في إطار المبادئ و المعايير المحاسبية، حيث لا تؤدي هذه الممارسة إلى الإخلال بالنصوص بل بالجوهر.
2. ممارسة احتيالية، أي العمل على تغيير الأرقام و المعطيات المحاسبية الحقيقية، و إظهارها كمعلومات محاسبية مغايرة للواقع. فهي شكل من أشكال التلاعب و الاحتيال لتحقيق أهداف معينة.
3. ممارسات يقوم بها المحاسبون، ممن يمتلكون قدرات و مهارات، لتظليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواءً لتعزيز الأسهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة، التنفيذيين ...الخ.

ب. **أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية** توجد العديد من الأساليب المحاسبية المستخدمة في ممارسة المحاسبة الإبداعية، و من أهم هذه الأساليب نذكر ما يلي[9]:

1. تمكن معايير المحاسبة الدولية الشركة من المفاضلة بين بدائل محاسبية لكثير من العناصر التي تؤثر في القوائم المالية. فالإدارة بإمكانها اختيار الطريقة المحاسبية التي تسمح بتوفير المعلومات المحاسبية المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية. فمثلا، يسمح للشركة أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، وهي بهذا تختار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها لدى المستثمرين خاصة.
2. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ. فمثلا عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهتلاك عادة ما يتم التقييم داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم.
3. إدخال صفقات وهمية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية. ويتم هذا بالدخول في صفقتين أو أكثر. فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا من تأجيره لبقية عمره الافتراضي، بحيث يمكن أن يحدد سعر بيعه بموجب قيمة أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو المرتفع.

4. التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حالة وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية و القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

مما تقدم يبدو واضحا بأن الأساليب المحاسبية المطبقة في إطار ممارسة المحاسبة الإبداعية تأخذ أشكالا متعددة و متنوعة و معقدة إلى حد ما، و تطبق خاصة على البيانات المتضمنة بقائمة الدخل، و تلك المسجلة بقائمة المركز المالي. فعلى مستوى قائمة الدخل يتم التلاعب في مبلغ الدخل الصافي من خلال:

-تسجيل إيرادات المبيعات قبل التزام الزبون بدفع ثمنها. أي التسجيل المبكر للإيراد.

-زيادة الأرباح من عملية بيع أصل مقيم بقيمة أقل من قيمته الحقيقية.

-نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة. أي تقليل المصاريف مستحقة الدفع.

-تضخيم المبيعات و الربح الإجمالي.

-تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بقائمة المركز المالي، و التي تتضمن حجم الموارد المتوفرة لدى الشركة و التزاماتها اتجاه المالكيين و المقرضين، بالإضافة إلى اعتمادها في عملية التنبؤ بمواعيد و مبالغ التدفقات النقدية، فيمكن للإدارة القيام بممارسة المحاسبة الإبداعية، من خلال التلاعب في بعض البنوذ و التي نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر:

- المبالغة في تقييم الأصول غير المادية.
- عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية عند تحديد قيمة الأصول الثابته، و التلاعب في نسب الاهتلاك المحددة و ذلك بتخفيضها عن تلك المطبقة في السوق.
- التلاعب في أسعار السوق المعتمدة في تقييم محفظة الأوراق المالية، و عمل تخفيضات غير مبررة في مخصصات إنخفاض الأسعار.
- عدم الكشف عن الديون المشكوك في تحصيلها قصد تخفيض المخصصات، و تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة قصد تحسين سيولة الشركة.
- إضافة أرباح سنوات سابقة لصافي ربح السنة الجارية.
- تضمين بطاقات الجرد لبضاعة متقادمة و التلاعب في سعر بيعها.

و على العموم فإن ممارسات المحاسبة الإبداعية على مستوى قائمة المركز المالي تمس بشكل أساسي مصاريف إعادة الهيكلة، الأصول و الممتلكات و التي يعمل المحاسبون على تضخيم قيمها، كما يتم تخفيض مبالغ الالتزامات، بالإضافة إلى زيادة الاحتياطيات، كل هذا وغيره يتم من أجل إعطاء مستخدمي هذه الوثيقة المحاسبية، المستثمرين خاصة، صورة جيدة عن الوضع المالي للشركة حتى يكون هذا حافزا لهم على الاستثمار فيها.

كما تمس ممارسات المحاسبة الإبداعية مجالات أخرى خاصة ما تعلق بخصائص المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية، منها سوء استخدام خاصية الأهمية النسبية و الإفصاح. فهذه الخاصية تعني أن القوائم المالية، التي تعتمد لاتخاذ القرارات، يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. فالمعلومة تكون لها أهمية إذا أدى حذفها أو عدم الإفصاح عنها أو تقديمها بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصيتي الملائمة و أمانة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مما يؤثر سلبا على القرارات المتخذة بناء عليها.

يتبين مما سبق أن ممارسات المحاسبة الإبداعية قد تضر أكثر مما تنفع، فهي من جهة تؤثر سلبا على أصحاب المصالح، مساهمين و مستثمرين، و الأطراف ذات العلاقة بالشركة، مديرين، عملاء، عمال، دائنين...إلخ. و من جهة أخرى تؤثر سلبا على الأداء العام للشركة. و هذا ما يؤكد الفرضية التي تقر بوجود جوانب إيجابية و أخرى سلبية للمحاسبة الإبداعية إلا أن الآثار أو النتائج السلبية تطغى على الإيجابية منها، كما يتضح جليا من حالة شركة Enron التي سيتم الاستدلال بها على النتائج الكارثية لممارسات المحاسبة الإبداعية.

و عليه يمكن التمييز بين نوعين من التلاعب الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، تلاعب محاسبي، و آخر غير محاسبي. التلاعب المحاسبي و يكون من خلال استغلال فرصة اختيار الطرق و السياسات المحاسبية البديلة مثل، طرق تقييم المخزون، معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية، و استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الاهتلاك. أما التلاعب غير المحاسبي فقد يكون من خلال تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة

لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف ما، تغيير تصنيف الصفقات و ما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات، مثل بيع الأصل و إعادة تأجيره، حيث أن عائدات البيع يمكن أن ترفع بشكل حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

جـ. **دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية** هناك العديد من الدوافع أو الأسباب التي تحذو بالإدارة أو أطراف أخرى إلى اللجوء لممارسة المحاسبة الإبداعية، و من هذه الدوافع أو الأسباب نذكر:

1. البحث عن تجميل صورة الشركة في السوق و ذلك من خلال تحسين القوائم المالية المتعلقة بنتائج أدائها.
2. رغبة الإدارة في رفع أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية، من حيث الكمية، و ذلك من خلال العمل على تخفيض مستوى الإقراض، مما يساعدها على إصدار أسهم جديدة، على اعتبار أن مثل هذه الممارسة المحاسبية تظهر الشركة أقل عرضة للمخاطر و تتجه نحو تحقيق نتائج أفضل.
3. تحسين الأداء المالي بهدف تحقيق مصلحة شخصية كتحسين صورة الإدارة أمام مجلس الإدارة.
4. الحصول على التمويل وذلك بزيادة الإقراض من البنوك، من خلال تحسين نتيجة النشاط.
5. الرغبة في أظهار الوضع المالي للشركة بشكل جيد اعتقادا بأن ما يهم المستثمرين، على المدى القصير، هو النتائج المالية، و هذا يكون دافعا قويا لتعديل الأرباح.
6. التهرب الضريبي، من خلال التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فالقيام بعمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، من شأنه أن يؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية و ذلك بإزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات.
7. عدم نشر المعلومات المحاسبية في وقتها، أي إفقاد المعلومة المحاسبية خاصية التوقيت الملائم، و هذا لأغراض السوق، كأن يرغب المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة دخول صفقات.

8. العمل على إخفاء بعض الالتزامات لإعطاء صورة أفضل عن الوضع المالي للشركة.
9. العمل على إظهار مستوى ثابت للأرباح المحققة بدلا من حالة التذبذب، و ذلك من خلال عمل مخصصات بمبالغ كبيرة.
10. الحصول على مرتبة جيدة في سلم التصنيف المهني بين المنافسين.

2.1. **النتائج المترتبة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية: حالة شركة Enron** من نتائج ممارسة المحاسبة الإبداعية ما اكتشف، خلال السنوات القليلة الماضية، من تلاعب وغش مالي وفساد إداري في بعض الشركات الأمريكية الدولية العملاقة، الأمر الذي أدى بها إلى الإفلاس، و ما ترتب على ذلك من خسائر لأصحاب المصالح، و من هذه الشركات Enron & Arthur Andersen. فقد أشارت جميع التحقيقات إلى وجود خلل في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق. و سنحاول تقديم أهم النتائج المتوصل لها من خلال تقارير الخبرة حول هذه القضية كدلالة على دور المحاسبة الإبداعية فيما حدث.

معظم التقارير ركزت و بشكل كبير على الجانب المحاسبي و الإفصاح. ففي 2001/10/16 أعلنت الشركة عن تخفيض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار والناتجة عن التعاملات مع شركات استثمارية (LJM1 & LJM2)، علما بأنها شركات شراكة مع Enron، و قد تم إنشائها وإدارتها من قبل Fastow (موظف في Enron). كما أعلن عن تخفيض حقوق ملكية المساهمين بمبلغ 1.2 بليون دولار والمرتبطة بنفس العمليات السابقة.

و قد بدأت المشكلة الحقيقية بعد بضعة أشهر من الإعلان الأول، حيث أعلن عن إعادة هيكلة القوائم المالية للفترة 1997-2001، بسبب أخطاء محاسبية متعلقة بشركات Chew Co., LJM1 and LJM2، والمدارة من قبل Fastow & Kopper (هذا الأخير موظف سابق في Enron ومالك لشركة .Chew Co). و قد بينت إعادة هيكلة القوائم المالية تخفيضات تجاوزت تخفيضات الإعلان الأول، كما هو موضح بالجدول التالي[11]:

التخفيضات الناتجة عن إعادة هيكلة القوائم المالية

العام	الأرباح قبل التخفيض	مقدار تخفيض الأرباح	مقدار تخفيض حقوق الملكية	مقدار زيادة المديونية
1997	105 مليون	28 مليون	258 مليون	711 مليون
1998	703 مليون	133 مليون	391 مليون	561 مليون
1999	893 مليون	248 مليون	710 مليون	685 مليون
2000	979 مليون	99 مليون	754 مليون	628 مليون
	مجموع التخفيض	508 مليون	2.113 بليون	2.585 بليون

المصدر: ظاهر قشي، حازم الخطيب، الحاكيمة المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية، المجلد 10، العدد1، جامعة الإسراء الأهلية، 2006، ص. 22.

و خلال تلك الفترة كشفت Enron عن تلقي Fastow مبلغ 30 مليون دولار من شركتي LJM1 و LJM2. فهذه المعلومة و إعادة هيكلة القوائم المالية جعلت السوق يفقد الثقة بشركة Enron مما أدى إلى انهيارها وإعلان إفلاسها. و من أهم الأمور التي وجدتها لجنة التحقيق، والتي لم تفصح عنها Enron، هو أن بعض الموظفين المتورطين بتلك التعاملات تلقوا مبالغ مالية كبيرة، وهم: Fastow (30 مليون دولار)، Kopper (10 ملايين دولار)، موظفان تلقى كل منهما مليون دولار و موظفين آخرين تلقوا عدة مئات من آلاف الدولارات.

وتضيف اللجنة بأن إدارة Enron استخدمت تلك الشركات الاستثمارية في عمليات عديدة. و قد صممت تلك العمليات بشكل متقن قصد التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد بحيث تخدم مصالح خاصة، وابتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الاقتصادية أو التحوط لمخاطر مستقبلية. فبعض العمليات لم تتبع فيها القواعد المحاسبية المتعارف عليها، و عليه لم يتم إظهار تلك الشركات الاستثمارية في القوائم المالية لشركة Enron كأصول والتزامات.

كما انه هنالك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستشارين الماليين، حيث تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية،

مع العلم بان تلك العمليات لو كانت صحيحة لنتج عنها أرباحا لشركة Enron، باعتبارها المتحوطة، وبالتالي كان يجب على الشركات الاستثمارية تعويض الخسائر. وتعد هذه العملية اخطر عملية تمت وساهمت في انهيار الشركة، حيث أنها أظهرت في الأعوام السابقة أرباحا وهمية بلغت بليون دولار زيادة عن الربح الحقيقي.

لقد اتضح للجنة، بعد الفحص، بأن العمليات المحاسبية التي حدثت مع LJM1، LJM2 و .Chew Co والتي أدت إلى الانهيار، كانت عمليات ذات هيكلية مغلوطة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. علما بأن تلك العمليات تمت بموافقة وإشراف مدققي ومستشاري الشركة الخارجيين العاملين بشركة التدقيق Arthur Andersen، والدليل على ذلك مبلغ 5.7 مليون دولار المدفوع لهم مقابل تلك الاستشارات.

و تجدر الإشارة إلى أن تلك العمليات المغلوطة تتعلق بهيكلة عمليات ما يسمى بشركات ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entity. و تنص المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بأن الشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات يجب أن تعاملها كجهات مستقلة إذا ما تحقق الشرطين التاليين:

1. أن يكون أحد مالكي الشركة المتعاملة مع تلك الشركات مالكا فيها بما لا يقل عن 3% من أصولها، ويجب أن ينظر لهذه النسبة على أنها تحوي بعض المخاطر عند إجراء أي عملية مع ذلك النوع من الشركات.
2. يجب أن يكون للمالك المستقل لتلك الشركة السيطرة الكاملة عليها.

في حالة تحقق الشرطين السابقين، يمكن للشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا التعامل، ولا يتم تضمين أصول أو التزامات تلك الشركات في القوائم الموحدة للشركة المتعاملة، بغض النظر عن العلاقة الوثيقة بينهم. و قد خالفت Enron القواعد المنصوص عليها، و ذلك بشكل متعمد كما يبينه ملخص العمليات التي تمت مراجعتها[12]:

أ. **عمليات شركة .Chew Co** تعتبر هذه الشركة شركة استثمارية مملوكة و مدارة من قبل Kopper (موظف سابق في Enron) وتعد أحد المسببات الرئيسية في فشل القوائم المالية لشركة Enron للأعوام 1997-2001، بالإضافة إلى الصلاحيات الممنوحة له. فشركة Enron مشاركة بمشروع مشترك (Joint Venture) بقيمة

500 مليون دولار مع California Public Employee Retirement System منذ عام 1993 ولغاية عام 1996، و حتى عام 1996 لم تقم شركة Enron بتضمين أصول والتزامات ذلك المشروع في قوائمها المالية الموحدة، بل اكتفت بإظهار أرباح وخسائر ذلك المشروع في قوائم دخلها والإفصاح عنه ضمن ملاحظات في قوائمها المالية.

في بداية عام 1997 رغبت شركة Enron بتخفيض مساهمة شريكها بالمشروع لحثه على الدخول معها بمشاريع جديدة، غير أن هذا الإجراء يجعلها تمتلك الحصة الأكبر في المشروع ما يلزمها، تماشيا و المبادئ المحاسبية، إظهار أصول والتزامات ذلك المشروع المشترك ضمن قوائمها المالية الموحدة، وهذا ما لم ترغب به إدارة Enron. و لتفادي إظهار أصول والتزامات ذلك المشروع في قوائمها الموحدة، كان البحث عن شريك جديد. ولتحقيق هذا، حسب ما صرح به Fastow، ساعدت إدارة Enron أحد موظفيها، Kopper، على إنشاء الشركة الاستثمارية .Chew Co، و بذلك أصبح مالكا ومديرا للشركة الجديدة والتي قامت، فيما بعد، بشراء حصة الشريك القديم بالمشروع المشترك.

و قد شكل إيجاد أحد المستمرين ليستثمر 3% على الأقل في أصول الشركة الاستثمارية الجديدة .Chew Co عقبة أساسية، لأنه في الحالة العكس تكون Enron ملزمة بإظهار أصول و التزامات المشروع المشترك و الشركة الاستثمارية الجديدة ضمن قوائمها المالية الموحدة. و بالرغم من عدم إيجاد المستثمر إلا أنها استمرت في عدم إدراج تلك الأصول و الالتزامات ضمن قوائمها المالية الموحدة. و هنا تتجلى بعض المخالفات التي قامت بها إدارة Enron، كإنشاء شركة استثمارية تعود ملكيتها لـ Enron بالكامل وعدم التصريح بذلك، قيام تلك الشركة بشراء الحصة بالمشروع المشترك مع Enron بمديونية كاملة دون وجود أي حق ملكية وبضمانة شركة Enron، عدم تضمين أصول والتزامات كل من المشروع المشترك والشركة الاستثمارية ضمن القوائم المالية الموحدة لـ Enron، وهذه مخالفة خطيرة قادت نحو الانهيار.

ب. **عمليات شركتي LJM1 و LJM2** خلال 1999، و بموافقة مجلس الإدارة، دخلت شركة Enron بعقدي شراكه مع شركتي LJM1 و LJM2 والتي كان Fastow

مديرهما واكبر مستثمر بهما، و تعدان أحد الأسباب الرئيسية لإفصاح شركة Enron عن أرباح غير حقيقية، و التي قاربت المليار دولار، إلى جانب منح Fastow وشركائه عدة ملايين من الدولارات على حسابها. و قد لوحظ أن Enron دخلت بما يقارب العشرين عمليه مع الشركتين، و ذلك خلال الفترة الممتدة من جوان 1999 ولغاية جوان 2001. و قد تم تصنيف تلك العمليات إلى عمليات بيع أصول و عمليات تحوط. و نتيجة لهذا فقد لحقت بشركة Enron، أضرار تمثلت فيما يلي:

- خلال عام 1999 قامت شركة Enron ببيع بعض أصولها، التي أرادت التخلص منها، لشركة LJM1. فهل هذه العملية نقلت المخاطر فعلا؟ على اعتبار أنها بقيت مرتبطة بالشركة الأم.
- قبل نهاية 1999 باعت شركة Enron سبعة عقود استثمار لشركة LJM1 وأثبتت ربح ناتج العملية وبعد انتهاء السنة أعادت خمسة من عقود الاستثمار.
- من اخطر عمليات التحوط الخادعة التي تمت في مارس 1998، أين قامت Enron بشراء 5.4 مليون سهم بسعر 1.85 دولار للسهم من أسهم شركة Rhythms (بمبلغ إجمالي 10 ملايين دولار). و بتاريخ 1999/4/7، وعند تحول شركة Rhythms إلى شركة عامه، ارتفعت قيمة السهم من 21 دولار إلى 96 دولارا، وأصبحت قيمة استثمار Enron تمثل 300 مليون دولار وتم عكس هذه الأرباح في دخل الشركة، رغم أن عقد الاستثمار ينص على عدم بيع هذه الأسهم قبل انتهاء عام 1999. وقد كانت شركة Enron تحتفظ ببعض العقود الآجلة في بعض البنوك لحماية أسهمها من تقلبات الأسعار.

انطلاقا مما سبق اقترح Fastow خطة للتحوط للحفاظ على استثمارات Enron في شركة Rhythms وذلك بإنشاء شركة استثمار محدودة LJM1 يتكون رأس مالها من العقود الآجلة الخاصة بـ Enron، وبعد إنشاء هذه الشركة تقوم Enron بالتحوط لديها ضد مخاطر تدني أسعار شركة Rhythms. و قد استطاع Fastow، وبموافقة مجلس إدارة شركة Enron، تحويل جميع العقود الآجلة لشركة LJM1 مقابل أوراق قبض، ودخل بعدها بعقود مقايضة مع شركة Enron لحماية استثماراتها في Rhythms. هذه العملية أثرت على أرباح وخسائر Enron المعلنة ولكنها عملية وهمية، لان هذا النوع من

التحوط لا يعد تحوطا اقتصاديا وإنما تحوطا محاسبيا، فلو أن أسهم Enron حافظت على سعر جيد ستتمكن من السيطرة على عوائد استثماراتها حتى ولو تدنى سعر سهم شركة Rhytms، ولكن ماذا سيكون عليه الوضع إذا تدنى سعر سهم شركة Enron و شركة Rhythms في نفس الوقت؟

ما تجدر الإشارة إليه، هو أن نتائج مثل هذه الممارسات قد تكون كارثية على كل الأطراف، مسيرين، أعضاء مجلس إدارة و مراجعين، كما كان الوضع في المثال الإستدلالي. و هنا تظهر الحاجة الملحة للبحث عن آليات لإيقاف مثل هذه الممارسات أو على الأقل التقليل من آثارها السلبية و بالتالي الوقاية منها. و تبدو الحوكمة، بما تقوم عليه من مبادئ و ما تتضمنه من آليات و إجراءات قانونية، كأحد المخارج التي يمكن انتهاجها لتحقيق الهدف المبتغي.

2. **الحوكمة وقاية و علاج من الفساد الإداري و المالي** تعتبر الحوكمة أو حوكمة الشركات أحد التوجهات العالمية المعاصرة لإحكام الرقابة على الإدارة لمنعها من إساءة استخدم سلطتها بما يسيئ للمساهمين و أصحاب المصالح، وحثها على تحسين الممارسة المحاسبية، من خلال مطالبتها بتوفير الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية.

أ. **مفهوم الحوكمة** لا يوجد اتفاق عام حول تعريف موحد لمصطلح الحوكمة أو حوكمة الشركات، إذ هناك العديد من التعاريف و التي تتماشى و اهتمامات و تخصصات الباحثين، فهناك من يرى بأنها "مجموع القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة و الملاك و أصحاب المصالح"[13]. وهو نفس التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و التي تعتبر الحوكمة بأنها "مجموع من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين "[14]، و هي نفس الفكرة التي يقدمها تعريف آخر و لكن بنوع من التفصيل، مع الإشارة إلى آليات العمل لضمان فعالية تطبيق الحوكمة و تحقيق هدف تطوير الأداء، حيث يعتبر حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة و المساهمين و أصحاب المصالح فيها و ذلك عن طريق الإجراءات و الأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة و توجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء و

الإفصاح و الشفافية و المساءلة المالية و الإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة "[15].

من التعاريف السابقة يظهر بأن حوكمة الشركات تهتم أساسا بالإدارة الرشيدة لشؤون الشركة من أجل ضمان الحفاظ على حقوق و مصالح المساهمين و المتمثلة في حماية أموالهم و العمل على تنميتها من خلال زيادة العائد. كما تهتم أيضا بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة من مديرين، عمال، عملاء، دائنين...الخ، من خلال توفير المعلومات المحاسبية و المالية الدقيقة في الوقت المناسب و هذا لكل من يهمه الأمر قصد اتخاذ القرارات المناسبة.

و قد أشارت إحدى الدراسات بأن هناك مدخلين لتحديد مفهوم الحوكمة[16]. مدخل المساهمين، و يهتم بتعظيم حقوق المساهمين الممثلة في الربحية. مدخل الأطراف ذات العلاقة بالشركة، و يهتم بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف. و قد أشارت الدراسة بأن المدخل الثاني أشمل في التعبير عن الحوكمة، لأنه يركز على البيئة المحيطة بالشركة و يهتم بإيصال البيانات و المعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات، من داخل و خارج الشركة.

يتضح، مما تقدم، بأن الحوكمة **تساعد في القضاء على التعرض بين مصالح الفئات المختلفة ذات العلاقة بالشركة، من خلال الحد من سيطرة الإدارة و إعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى من أصحاب المصالح. كما أنها تهتم بتطوير الأداء و تحقيق الإفصاح و الشفافية و الانضباط و العدالة، كما تؤكده العديد من الدراسات[17]. إلى جانب اهتمامها بتطوير و تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث أكدت الدراسات التي قام بها بنك Credit Lydnnais S. A. (2002)، على وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء الأسهم بها من ناحية أخري. بالإضافة إلى أن الاهتمام بالحوكمة تزايد بعد حدوث الأزمات المالية و الاقتصادية.**

ب. **مبادئ الحوكمة** إن التطبيق السليم للحوكمة أو حوكمة الشركات يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية للممارسة الإدارية الرشيدة. و قد حددت هذه المبادئ من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عام 1999، و تمت

إعادة صياغتها عام 2004، و تتمثل هذه المبادئ، و التي حازت على اهتمام عدة هيئات عالمية مثل: بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسوية الدولي، فيما يلي[18]:

1. **حقوق المساهمين:** و يتحقق هذا المبدأ من خلال ممارسة الحق في تسجيل و نقل ملكية الأسهم، حضور الجمعية العامة، التصويت و انتخاب مجلس الإدارة، الحصول على المعلومات بشكل منتظم و في التوقيت المناسب، ممارسة الرقابة، الحصول على العائد من الأرباح.
2. **المساواة بين المساهمين في المعاملة:** و تعني المساواة بين جميع المساهمين، ضمن كل فئة، من حيث ضمان الحقوق السابقة بتوفير المعلومات اللازمة، معاملتهم بصورة متكافئة، و تعويضهم في حالات التعدي على حقوقهم.
3. **دور أصحاب المصالح:** أي ملاك السندات، البنوك، الدائنون، الموردون، العملاء، العمال. إذ يجب أن يكون لهؤلاء دور فعال في الرقابة على أداء الشركة، مع ضمان حقوقهم.
4. **الإفصاح و الشفافية:** و يتمثل في دقة و شمولية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية و كذا أداء الشركة، و ذلك وفقا لمعايير المحاسبة و المراجعة الدولية، أو القواعد المحاسبية المطبقة. مع ضرورة ضمان توفير قنوات توصيل المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها.
5. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** و يتمثل هذا المبدأ في ضرورة تحديد هيكل مجلس الإدارة و المهام المسندة للأعضاء، بما فيها توفير المعلومات اللازمة و الموثوق بها، و الالتزام بالقوانين و تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

عمليا تحقيق مثل هذه المبادئ يتطلب توفر مجموعة من الدعائم في شكل مقومات أساسية يجب الاعتماد عليها لضمان التطبيق الفعلي و الفعال للحوكمة ضمن الشركات المختلفة، و من هذه المقومات نذكر[19]:

-توفر القوانين و القواعد المتعلقة بمراقبة و ضبط الأداء الإداري و المالي بالشركة.

-تنصيب لجان لمتابعة و تقييم الأداء، بحيث تكون تابعة لمجلس الإدارة منها لجنة التدقيق الداخلي.

-تحديد بدقة المهام و المسؤوليات ضمن الهيكل التنظيمي، خاصة من الناحية الإدارية.

- ضرورة تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركة، خاصة الأداء الإداري و المالي، و هذا من خلال المساهمين و أصحاب المصالح إلى جانب لجان المراجعة المستقلة، أي التدقيق الخارجي.
- ضرورة توفر نظام محكم لوضع و إعداد التقارير من أجل تحقيق الشفافية و توفير المعلومات الدقيقة في التوقيت الملائم.

مما سبق يتضح بأن حوكمة الشركات تحمل في طياتها جملة من العوامل منها ما هو ذو طابع تشريعي كالالتزام بالقوانين و العمل على حماية ممتلكات الشركة، استقلالية مجلس الإدارة و اللجان المختلفة. و منها ما هو ذو طابع أخلاقي كالانضباط الذاتي، المسؤولية أمام الأطراف المختلفة، و منع المتاجرة و التلاعب بالمعلومات المحاسبية و المالية داخل و خارج الشركة. حيث أن الالتزام بكل هذه المبادئ و المقومات في إدارة الشركات، خاصة شركات المساهمة، سيؤدي حتما لتطوير الأداء و تحقيق العدالة و الشفافية و محاربة الفساد بما يضمن زيادة ثقة المستثمرين.

جـ. الحوكمة ودورها في الوقاية من الفساد الإداري و المالي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقا للكثير من المختصين و الممارسين أمثال[20]: Francis, Good & Seow، تعتبر الحوكمة الأسلوب الإداري الأنجع للحد من الفساد الإداري و المالي و كذا المحاسبي، الناتج عن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح و الشفافية و عدم إظهار المعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات، خاصة منها تلك التي تنشط في سوق الأوراق المالية، و قد نتج عن هذا جملة من الآثار السلبية منها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية.

و تعد الفضائح المالية التي تعرضت لها بعض الشركات العملاقة الدافع للاهتمام بالحوكمة و العمل وفق مبادئها خاصة ما تعلق بمهنة التدقيق، بالتحديد التدقيق الداخلي. إذ تبين بأن عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية كان السبب وراء مثل هذه الفضائح، ما أدى بالمشرع في الدول المتقدمة إلى وضع قوانين لضبط عملية الرقابة الداخلية، مثل قانون Sarbanes-Oxley (SOX) في جويليه 2002 بالولايات المتحدة الأمريكية، و قانون الأمن المالي la Loi sur la Sécurité Financière (LSF) في الفاتح أوت 2003 بفرنسا.

و من أجل الالتزام بالإجراءات التشريعية المنصوص عليها في القانونين SOX و LSF اعتبرت وظيفة التدقيق الداخلي ذات أهمية قصوى و تلعب دورا أساسيا في عملية تحضير و إعداد التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية. فالتدقيق الداخلي يساعد الشركة على وضع نظام مراقبة فعال من خلال التقييم المستمر لكفاءته و فاعليته، و العمل على تحسينه بشكل دائم. و اعتمادا على نتائج التقييم للمخاطر، يتم تقييم فعالية الأساليب الرقابية المطبقة على العمليات و نظام المعلومات ضمن الشركة. و عليه فإن التقييم الذي يقوم به المدقق الداخلي يجب أن يتعلق بكفاءة و فعالية العمليات، احترام القوانين و التشريعات، الاعتمادية و التوافق بين المعلومات المالية و التشغيلية.

إن التدقيق الداخلي، و الذي يمثل أحد دعائم الحوكمة، يعد من الآليات الفعالة في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية. حيث أنه يقدم رؤية موضوعية لوضعية الشركة، من خلال تأكيد دقة الحسابات أو تقديم تقارير عن الوضعية المالية لها، كما أنه يعطي للحوكمة بعادا محاسبيا من خلال جملة من الإجراءات و التي من شأنها الحد من الفساد الإداري و المالي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، والمتمثلة أساسا في[21]:

1. **المساءلة و الرقابة المحاسبية:** ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، و الذين يتعين عليهم توفير البيانات و المعلومات اللازمة. لأن المساهمين لديهم المسؤولية و الحق باعتبارهم ملاكا.

2. **الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية و التدقيق:** نجاح و فعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة، بحيث يكون الإطار العام لها المعايير الدولية غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد كما هو الحال بالنسبة للمعايير المحاسبية في الجزائر.

3. **دور التدقيق الداخلي:** يساعد التدقيق الداخلي في إنجاح الحوكمة و تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، و التي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي و المالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر و الرقابة عليها.

4. **دور التدقيق الخارجي:** للتدقيق الخارجي دور مهم في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية. فالمدقق الخارجي يضفي ثقة و مصداقية

على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، بعد مراجعتها و التأكد من صحة البيانات و المعلومات الواردة بها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية.

5. **دور لجان التدقيق:** تتمثل مهمة لجان التدقيق في تأكيد صحة البيانات و المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير و القوائم المالية، فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة و تضمن جودة التقارير المالية و تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية.

6. **تحقيق الإفصاح و الشفافية:** إن الإفصاح الأمثل و الشفافية يعد من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة و إنتاج المعلومات ذات الجودة العالية، و بالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

7. **إدارة الأرباح:** تعمد إدارات بعض الشركات إلى تطبيق سياسة إدارة الأرباح، و ذلك من خلال التلاعب في البيانات المالية والمحاسبية، إما بغرض تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في مثل هذه الشركات أو من أجل تأكيد التقديرات التي حددت سابقا أو من أجل البحث عن التشجيع و المكافئة. و قد أكدت عديد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحوكمة و بين ممارسة الإدارة لسياسة إدارة الأرباح بأن الحوكمة تحد من سلطة الإدارة في إدارة الأرباح، على اعتبار أن الحوكمة تقلص من صلاحيات الإدارة و تسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة من ممارسات صلاحيات أوسع في مجال الرقابة خاصة، و هذا بما يضمن حماية حقوقهم من جهة و الحد من الممارسات المالية غير الشرعية من جهة أخرى، و يلزم المدققين الداخليين على القيام بالمهام المسندة لهم على أكمل وجه، بعيدا عن تأثير الإدارة.

8. **تقييم الأداء العام للشركة:** تهدف الحوكمة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة للشركة، المالية و البشرية، و حماية أصولها و خلق ميزات تنافسية، بما يضمن تطورها و استمرارها في النشاط و انتعاش أسهمها ضمن الأسواق المالية.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن التطبيق السليم للحوكمة و الالتزام بمبادئها و مقوماتها، من شأنه أن يضمن تحقق جودة المعلومات المحاسبية. و هذا بالنظر إلى جملة الإجراءات المحاسبية المعتمد في إطار الأساليب الإدارية المعمول بها. حيث أن النجاح الفعلي

لحوكمة الشركات يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية و المالية البعيدة عن الغش و التلاعب بالبيانات المحاسبية، و على نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة.

3. **محاولة إجراء عملية إسقاط على الجزائـــر** لقد كان من الضروري أن تواكب الجزائر التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي على مستوى المحيط الدولي، و عليه شرع فـــي الإصلاحات الاقتصادية بعيدا عن الحوكمة و تطبيقاتها. غير أنه و بسبب ظهور بعـــض مؤشرات الأداء السلبي للشركات الجزائرية و للاقتصاد الجزائـــري عمومـــا، كتصـــنيف الجزائر ضمن الدول التي يستفحل بها الفساد، حيث صنفت من قبل منظمة الشفافية الدولية في المرتبة 112 من مجموع دول العالم و ذلك سنة 2011، بالرغم من جملة الإجراءات و التدابير المتخذة.

و من الإجراءات و التدابير المتخذة إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عام 2006، إصدار مراسيم تطبيقية تحدد تركيبة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و كيفية تسييرها، إصدار قانون مكافحة غسيل الأموال بتاريخ 5 أفريل 2005، و ذلك بعد قضية بنك الخليفة. و قصد تفعيل هذه الإجراءات و التدابير تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، و هي فرع لمنظمة الشفافية الدولية، و التي أعدت تقارير عن الظاهرة تؤكد الانتشار الواسع لكافة أنواع الفساد الإداري و المالي[22].

غير أن دعم هذه التدابير و الإصلاحات من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن التوجيهات المقدمة للسلطات العمومية، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة الحكم الراشد، خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة. و من المؤشرات الدالة على توجة السلطات العمومية في الجزائر نحو إقرار العمل بمبادئ و مقومات الحوكمة نذكر:

- الانتقال نحو اقتصاد السوق ما جعل الشركات الجزائرية تخضع للالتزامات الدولية التي تقوم على الشفافية و الإفصاح في إعداد و نشر القوائم المالية. و هذا ما استدعى مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية شرع في العمل به ابتداء من سنة 2010.

- إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات بالأسهم. و إلزامها بنشر النتائج المحاسبية، من خلال نشر القوائم المالية المعبرة عن المركز المالي.
- فتح النقاش حول ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بشكل يمنحها حرية واستقلالية أكبر بتمكين المهنيين من تنظيم أنفسهم بعيدا عن محاولات التدخل الحكومي.
- إصلاح المنظومة المصرفية، و محاولة تعزير دور الرقابة الداخلية، كخطوة لإلزام البنوك الجزائرية بالعمل وفق مبادئ الحوكمة المصرفية.
- إنشاء بورصة الجزائر بغرض إيجاد بدائل تمويلية.
- مراجعة القانون التجاري بالشكل الذي يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل الشركات. فعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من الشركات على عاتق رئيس مدير عام. و هذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام. ويفقد مجلس الإدارة هذا الدور عندما يكون رئيسه هو المدير العام.

تمثل هذه أهم الإصلاحات الجارية بهدف تفعيل آليات الحوكمة بالشركات الجزائرية، و التي يتوخى من العمل بها الحد من الفساد الإداري و المالي المنتشر بشكل كبير. و هي كذلك بمثابة محاولة للتحسيس و إخطار المحاسبين و الممارسين، من مدققين داخلين و خارجيين، بخطورة الوضع و بضرورة التقيد بالمواثيق المهنية خاصة المتعلقة بالجانب الأخلاقي للحد، قدر الإمكان من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.

الخاتمة

حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على نوع من الممارسات المحاسبية، و التي كان نتاجها الفساد الإداري و المالي. فقد اعتمدت من قبل شركات تتميز بالعالمية ما أدى إلى إفلاسها، و عليه كان من الضروري توجيه الاهتمام نحو هذه الممارسات المحاسبية، و التي أطلق عليها مصطلح المحاسبة الإبداعية، و البحث عن آليات الكشف عنها و الوقاية منها. و لهذا الغرض كان التوجه نحو الحوكمة أو حوكمة الشركات التي تعتبر بمثابة الأسلوب الإداري الأنجع للحد من الفساد الإداري و المالي و كذا المحاسبي، الناتج عن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح و الشفافية و عدم إظهار

المعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات. و عليه أصبح من الضروري التعريف بالحوكمة و حث الشركات على العمل وفق مبادئها من أجل تفعيل آليات الرقابة في إعداد و عرض التقارير و القوائم المالية، إلى جانب العمل على وضع ميثاق يحدد القواعد المهنية التي يجب أن يلتزم بها المحاسب و المدقق على السواء للحد من عمليات التلاعب و الغش في البيانات المحاسبية.

المراجع

[1]. حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003.

[2]. الفقي مصطفى، الفساد الإداري و المالي بين السياسات و الإجراءات، http://www.cipe-egypt.org/articales/art0900.htm

[3]. رشا حمادة ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

[4]. أبو نصار محمد، حميدات جمعة، معايير المحاسبة الإبداعية و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية و العملية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

[5]. رشا حمادة، مرجع سابق.

[6]. Grouthorpe & al., Creative Accounting : some ethical issues of macro & micro manipulation, journal of business ethics, march 2005, part 1, vol.57.

[7]. International Judgment, Estimates & Restatement : Implications for Commitee Oversight, KPMG's Audit commitee Institute, www.kpmg.com/aci, 2005.

[8]. دهمش نعيم، أبو زر عفاف، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية: عرض وتحليل، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية، المنعقد بجامعة الإسراء الأهلية، عمان، يومي 29 و31 مايو 2005.

[9]. Jensen M.C. and Meckling J.W.H., Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, Oct. 1976, pp. 305-360.

[10]. Watts R.L. and Zimmerman J.L., Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standard, The Accounting Review, Jan. 1978, pp. 112-133.

[11]. ظاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها في أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

[12]. Original Document, Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report, Department of Accounting, College of Business Administration, University of Illinois at Chicago, April 4, 2002.

[13]. Charreaux G , vers une théorie du gouvernance des entreprises, G. Charreaux ed, Le gouvernement des entreprises, Economica, 1997, p. 1652.

[14]. سميحة فوزي، حوكمة الشركات و النمو الاقتصادي مع التطبيق على مصـــر، نـــدوة جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية، 2004/4/7.

[15]. المرجع السابق.

[16]. Charreaux G., Wirtz P., Gouvernance des entreprises : nouvelles perspectives, Economica, 2006.

[17]. SCHOROEDER Richard et al., Accounting Theory and Analysis, John Willey & sons, inc, NY, 2001.

[18]. KOTHARI, S. P. *Capital markets research in accounting*. Journal of Accounting and Economics**.** v. 31, pp. 105-232, sep., 2001.

[19]. BUSHMAN, Robert M., SMITH, Abbie J., Financial accounting information and corporate governance, Journal of Accounting and Economics, vol. 32, dec., pp. 237-333, 2001.

[20]. أمين اليد أحمد لطفي، مراجعة و تدقيق المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

[21]. حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003.

[22]. http://www.youtube.com/watch?v=o73vgopFZO1